فصل تمهيدي 3

تقديم 7

1- أهمية البحث وأهدافه 7

2- خطة البحث . 11

الفصل الأول : مبدأ رجعية القوانين وضرورته وأهميته ومنشأ الصعوبة في تطبيقه 13

المبحث الأول: مضمون مبدأ عدم رجعية القوانين 15

3- المبدأ ومضمونه . 15

4- مبررات مبدأ عدم رجعية القوانين. 16

المبحث الثاني : صعوبة تطبيق مبدأ عدم رجعية القوانين ومنشأ الصعوبة في تطبيقه 20

5- التطور التاريخي لمبدأ عدم رجعية القوانين. 20

6- صعوبة تطبيق مبدأ عدم رجعية القوانين. 27

7- مبدأ عدم رجعية القوانين لا يكفي لحل مشكلة تنازع القوانين في الزمان . 32

الفصل الثاني : كيفية تطبيق مبدأ عدم رجعية القوانين من خلال النظريات الفقهية 35

المبحث الأول : النظرية التقليدية. 37

8- مضمون النظرية التقليدية . 37

9- تطبيقات لمضمون النظرية التقليدية . 40

10- الاستثناءات التي ترد على مبدأ عدم رجعية القوانين - تحليل - 43

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
11- الاستثناء الأول : النص الصريح على الرجعية	44
12- الاستثناء الثانى : القوانين الجنائية الأصلح للمتهم.	46
13- الاستثناء الثالث : القوانين التفسيرية .	51
14- الاستثناء الرابع : القوانين المتعلقة بالنظـام العـام والآداب.	53
15- تقدير النظرية التقليدية .	56
المبحث الثانى : النظرية الحديثة فى التفرقة بـين الأثـر الرجعى والأثر المباشر للقانون الجديد .	63
15م تمهيد .	63
16- دعائم النظرية الحديثـة (مضـمونها علـى درجـة الإجمال)	64
المطلب الأول : انعدام الأثر الرجعى للقانون الجديد.	67
17- القاعدة :عدم رجعية القانون الجديد .	67
18- أولا : القوانين المتعلقة بتكوين أو انقضاء المراكـز القانونية .	69
18م- ثانيا : القوانين المتعلقة بالآثـار المترتبـة علـى المراكز القانونية .	74
المطلب الثانى : الاستثناءات الواردة على إنعـدام الأثـر الرجعى للقانون الجديد	76
19- بيان وتوضيح.	76
20- الاستثناء الأول : النص الصريح على رجعية القانون الجديد	77

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
21- الاستثناء الثانى : القوانين التفسيرية	78
22- الاستثناء الثالث : القوانين الجنائية الأصلح للمتهم .	81
23- الاستثناء الرابع : القوانين المتعلقة بالنظـــام العـــام والآداب .	82
المطلب الثالث : الأثر المباشر أو الفورى للقانون الجديد	83
24- مضمون مبدأ الأثر المباشر للقانون الجديد	83
25- القاعدة العامة فيما يتعلق بالأثر المباشـــر للتشـــريع الجديد .	85
26- الاستثناء من مبدأ الأثر المباشر (الأثـــر المســـتمر للقانون القديم).	88
27- أساس الاستثناء الوارد على مبدأ الأثر المباشر	89
28- على التفرقة بين آثار المركز التنظيمـــى والمركـــز التعاقدى .	92
29- الاستثناء (نطاقه) .	93
30- خلاصة النظرية الحديثة .	97
31- تقييم النظرية الحديثة .	98
32- النظرية التقليدية والنظرية الحديثة فى ميزان القضاء	102
33- تحديد نطاق مبدأ عدم رجعية القوانين وفقا للأصول العامة .	105
34- تطبيقات على أعمال الأثر المباشر للقانون الجديـــد والاستثناء الوارد عليه .	109

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث : الحلول التشريعية والقضائية لمبدأ عدم رجعية القوانين	115
35- تمهيد	117
المبحث الأول : الحلول التشريعية والقضائية الواردة فى القانون العام	118
35م- القاعدة العامة	118
36- أولا : فيما يتعلق بالقوانين الدستورية .	118
37- ثانياً: الحلول الواردة فى قانون العقوبات .	119
38- قوانين العقوبات الأصلح للمتهم .	121
39- قوانين العقوبات المؤقتة .	124
40- تأصيل وتحليل لمبدأ تطبيق قوانين العقوبات الأصلح للمتهم .	125
41- ثالثا : الحلول الواردة فى القوانين المتعلقة بالنظـــام القضائى	127
42- رابعا : الحلول المتعلقة بقوانين الجنسية	128
43- خامسا : الحلول الواردة فى القوانين الضريبية	128
المبحث الثانى : الحلول التشريعية الواردة فـــى القـــانون الخاص.	129
المطلب الأول : الحلول التشريعية الواردة فـــى القـــانون المدنى	129
44- الحلول الواردة فى القوانين المتعلقة بالأهلية	129
45- الحلول الواردة فى القوانين المتعلقة بالوصايا	135

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
46- الحلول الواردة فى القوانين المنظمة لعلاقات العمل .	135
47- الحلول الواردة فى القوانين المتعلقة بنظـــام الملكيـــة والحقوق العينية .	136
48- الحلول الواردة فى القوانين المتعلقة بالتقادم .	137
49- الحلول الواردة وفى القوانين المتعلقة بأدلة الإثبات.	147
المطلب الثانى : الحلول التشريعية والعملية الـــواردة فـــى قانون المرافعات	153
50- المبدأ العام فى قانون المرافعـــات الأثـــر المباشـــر للقانون.	153
51- أولا : مبدأ الأثر المباشر لقانون المرافعات .	154
52- الاستثناءات الواردة على قاعدة الأثر المباشر للقانون الجديد .	156
53- ثانيا : عدم رجعية قانون المرافعات .	159
الفصل الرابع : موقف الفقه الإسلامى من مبدأ عدم رجعية القوانين	163
53م- بيان وإيضاح	165
المبحث الأول : القواعد التى تحكم مبـــدأ عـــدم رجعيـــة التشريع فى الفقه الإسلامى .	167
54- المبدأ العام : عدم رجعية التشريع الإسلامى.	167
55- أولا : عدم رجعية التشـــريع وقاعـــدة "الاجتهـــاد لا ينقض بالاجتهاد "	167
56- ثانيا: عدم رجعية التشريع وقاعدة "نفى الحرج"	169

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
57- ثالثا : عدم رجعية التشريع وقاعدتى " لا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود النص" و "الأصـــل فـــى الأشـــياء الإباحة" .	171
58- أساس عدم رجعية التشريع فى الفقه الإسلامى.	175
59- التطور التاريخى لقاعدة : عدم رجعية التشريع فـــى الفقه الإسلامى .	177
59م- مبررات مبدأ عدم رجعيـــة التشـــريع فـــى الفقـــه الإسلامى .	178
60- الموازنة بين الفقه الإسلامى والقانون المدنى فى مبدأ عدم رجعية التشريع .	180
المبحث الثانى : نطاق مبدأ عدم الرجعية فـــى الشـــريعة الإسلامية	183
61- تمهيد .	183
المطلب الأول : مبدأ عـــدم رجعيـــة القـــانون الجنـــائى والاستثناءات الواردة عليه .	184
الفرع الأول : مبدأ عدم رجعية القانون الجنائى	184
62- القاعدة العامة : عدم سريان نصوص القانون الجنائى على الماضى .	184
63- أهم الأمثلة على مبدأ عدم رجعية التشريع الجنائى .	185
64- المثال الأول : تحريم نكاح زوجة الأب	185
65- المثال الثانى : عقوبة الزنا .	186
66- المثال الثالث : عقوبة السرقة .	188

Scanned by CamScanner

67- المثال الرابع: عقوبة قتل العمد في حال الإحرام. 188
68- المثال الخامس: عقوبة الربا. 189
69- المثال السادس: عقوبة شرب الخمر وأكل الميسر. 190
70- المثال السابع: نكاح الأمهات والبنات والعزوف عن سن المحارم. 190
الفرع الثاني: الاستثناءات الواردة على عدم رجعية القانون الجنائي 192
71- تمهيد 192
72- الاستثناء الأول: سريان القانون الجنائي على الماضي إذا كان مصلحاً للنظام العام والآداب. 193
73- الاستثناء الثاني: سريان القانون الجنائي على الماضي إذا كان أصلح للمتهم. 203
74- المفاضلة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي في مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي. 204
المطلب الثاني: مدى رجعية التشريع الإسلامي في مجال المعاملات المدنية (تطبيقات لرجعية التشريع الإسلامي على سبيل الاستثناء). 216
75- بيان وإيضاح. 216
76- الأثر الرجعي للإجازة في المعاوضات المالية 217
77- الأثر الرجعي لملكية الأموال الموصى بها. 219
78- الأثر الرجعي لتلك المضمونات. 212
79- الأثر الرجعي لميراث المرتد عند أبي حنيفة وصاحبيه. 214

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
80- الأثر الرجعى لملكية الـــراهن ملـــك غيـــره إذا أدى ضمانه .	216
81- الأثر الرجعى لتملك المغصوب بالضمان .	218
82- الموازنة بين الفقه الإسلامى والقانون المـــدنى فـــى الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم رجعية التشريع فى المعاملات المدنية.	219
ثبت المراجع .	223

Scanned by CamScanner